j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq

Malik Ghaleb Hassan Al-Shammari

College of Low, Uruk University, Baghdad, Iraq.

hibaalshamari19955@gmail.com

Abstract Local governance is a fundamental factor in achieving sustainable development, playing a crucial role in delivering public services, enhancing decentralization, and balancing economic, social, and environmental development. This research aims to examine the current state of local governance in Iraq, the challenges it faces, and the necessary reforms to strengthen its role in achieving sustainable development. The study analyzes local laws and regulations, reviews successful international experiences, and proposes mechanisms to improve local governance efficiency by enhancing decentralization, increasing transparency, and developing institutional capacities. The research concludes that local governance reform is essential for promoting sustainable development in Iraq, requiring the adoption of effective policies that support good governance and efficient administration.

Crossref 10.36371/port.2025.3.11

Keywords: *Local governance, administrative reform, sustainable development, decentralization, good governance, local legislation, transparency, Iraq.*

اصلاح الادارة المحلية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

مالك غالب حسن الشمرى

كلية القانون/ جامعة اوروك الاهلية ، بغداد ، العراق

الخلاصة : تعتبر الإدارة المحلية أحد العوامل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تلعب دوراً حيوياً في تقديم الخدمات العامة، وتعزيز اللامركزية، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع الإدارة المحلية في العراق، والتحديات التي تواجهها، مع التركيز على الإصلاحات المطلوبة لتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة. يعتمد البحث على تحليل القوانين والتشريعات المحلية، واستعراض تجارب دولية ناجحة، واقتراح آليات لتحسين كفاءة الإدارة المحلية من خلال تعزيز اللامركزية، وزيادة الشفافية، وتطوير القدرات المؤسسية. يخلص البحث إلى أن إصلاح الإدارة المحلية يعد ضرورة حتمية لتعزيز التنمية المستدامة في العراق، مما يتطلب تبني سياسات فعالة تدعم الحكم الرشيد والإدارة الفعالة.

الكلمات الدالة: *: الإدارة المحلية، الإصلاح الإداري، التنمية المستدامة، اللامركزية، الحكم الرشيد، التشريعات المحلية، الشفافية، العراق.*

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

المقدمة

تعد الإدارة المحلية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تلعب دوراً محورياً في تقديم الخدمات العامة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتكمن أهمية الإدارة المحلية في قدرتها على التعامل المباشر مع احتياجات المجتمعات المحلية، مما يجعلها أكثر قدرة وكفاءة وفعالية على تنفيذ استراتيجيات التنمية بفاعلية .

في العراق، الإدارة تواجه العديد من التحديات التي تعيق قدرتها على ان تحقق التنمية المستدامة، ومن أبرزها المركزية الإدارية، نقص التمويل وضعف البنية التحتية، وانتشار الفساد الإداري. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أداء السلطات المحلية، لا تزال هناك فجوة بين الأهداف المعلنة والواقع الفعلي، وهذا يستدعي تبني إصلاحات إدارية وقانونية شاملة لتعزيز الحكم الرشيد والشفافية واللامركزية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور إصلاح الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، من خلال تحليل واقع الإدارة المحلية، واستعراض أبرز واهم الصعوبات التي تواجهها، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات الدولية التي يمكن ان يستفاد منها في تحسين الأداء المحلي. كما يطرح البحث مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير السياسات والإجراءات الإدارية، لضمان تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.

أهمية البحث : يكتسب البحث أهميته من الدور المحوري الذي تلعبه الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن من خلال الإصلاح الإداري تعزيز كفاءة الخدمات العامة، ويتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن تحسين أداء السلطات المحلية يسهم في تقليل الثغرة بين الحكومة والمجتمع، ويعزز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.

هدف البحث:

تحليل مفهوم إصلاح الإدارة المحلية ودوره في تعزيز التنمية المستدامة.

تقييم تطورات التنمية المستدامة في العراق وأبعادها المختلفة.

دراسة الإطار القانوني للإدارة المحلية في العراق وتحديد التحديات والمعوقات.

اقتراح آليات قانونية وإدارية لإصلاح الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

استعراض تجارب ناجحة يمكن الاستفادة منها في تطوير السلطات المحلية العراقية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل القوانين والتشريعات العراقية المتعلقة بالإدارة المحلية والتنمية المستدامة. كما سيتم استخدام المنهج المقارن لدراسة تجارب دول أخرى والاستفادة منها في السياق العراقي.

خطة البحث

المبحث الاول :مفهوم اصلاح الادارة المحلية

المطلب الأول: مفهوم اصلاح الادارة المحلية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني :سير تطورات التنمية المستدامة في العراق وابعادها

الفرع الأول تطورات التنمية المستدامة في العراق

الفرع الثانى :ابعاد التنمية المستدامة

المبحث الثاني دور السلطات المحليه في تحقيق التنمية المستدامة في القانون العراقي

المطلب الأول :الآليات والأدوات القانونية لتمكين السلطات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: التشريعات والقوانين المنظمة للإدارة المحلية

الفرع الثانى: آليات اصلاح السلطات المحليه لتحقيق التنمية المستدامة في القانون العراقي

المطلب الثانى: تجارب ومشاريع نموذجية للسلطات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

الخاتمة

المصادر والمراجع.

المبحث الاول

مفهوم اصلاح الادارة المحلية

نتناول هذا المبحث فى مطلبين كما يلى :

المطلب الأول: مفهوم اصلاح الادارة المحلية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني : سير تطورات التنمية المستدامة في دولة العراق وابعادها

المطلب الأول

مفهوم اصلاح الادارة المحلية لغة واصطلاحاً

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

الفرع الأول

مفهوم الإصلاح لغة واصطلاحا

اولاً: تعريف الاصلاح لغة واصطلاحاً

يشير مفهوم الإصلاح إلى مسيرة التغيير التي تهدف إلى إصلاح أو تحسين حالة ما. يستخدم هذا المصطلح في العديد من المجالات، بما في ذلك السياسة، والاقتصاد، والتعليم، والقانون، والاجتماع، والثقافة، وغيرها. يتضمن الإصلاح تنفيذ إجراءات وسياسات جديدة أو تعديل الأنظمة والممارسات القائمة بهدف تحقيق تحسينات وتغيير إيجابي.[1]

قد توجد تعريفات ومفاهيم محددة للإصلاح في القواميس المذكورة، ولكن يمكن أن تختلف الدقة والتفصيل بينها.

قاموس لسان العرب هو أحد أبرز قواميس اللغة العربية التاريخية والمعاصرة. تأليف ابن منظور، وهو عالم لغوي عربي من القرن الثالث عشر الميلادي. رغم أنني لا يمكنني الوصول المباشر إلى محتوى القاموس، فإنني سأقدم لك تعريفًا عامًا لمفهوم لغة الإصلاح.[2]

في قاموس لسان العرب لابن منظور، يُعرّف مصطلح الإصلاح بأنه تصليح وترميم الشيء، وجعله على حالة مستقيمة وصواب، وقد يُراد به تعديل وتنقيح الأمور المعيبة والخاطئة والمشوهة، وإصلاح العيوب والأخطاء في الأمور المادية والاجتماعية والمعنوية والدينية والسياسية وغيرها.[3]

باختصار، الإصلاح يشير إلى جهود تُبذل لتحسين وتصحيح الأمور المختلفة في المجتمع، سواء كانت ضمن المجال الديني، السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي أو غيره. يُستخدم المصطلح لوصف العمل الذي يهدف إلى تغيير الأوضاع السيئة أو إصلاح الأخطاء والمشاكل التي قد تعاني منها مجتمعات معينة.

ثانياً: تعريف الإصلاح اصطلاحاً

تعريف الإصلاح في الاصطلاح يشير إلى مفهوم إحداث تغييرات إيجابية هادفة في مختلف جوانب الحياة سواء كانت دينية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تربوية أو غيرها. يهدف الإصلاح إلى تحسين الحالة الحالية وتصحيح الأخطاء والعيوب والمشاكل التي تؤثر على المجتمعات والأنظمة.

يُعزى مصطلح الإصلاح إلى تعديل الأوضاع السلبية والمعيبة من اجل تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع. يشمل مفهوم الإصلاح إصلاح الظلم، والفساد، والتمييز، والتوترات السياسية، وتعزيز العدل والمساواة والتعايش السلمي.

تُعد الإصلاحات جزءًا أساسيًا من التنمية المجتمعية والتقدم الشامل، حيث تهدف إلى تحقيق التغيير الإيجابي في المؤسسات والنظم السياسية والاقتصادية والقانونية والتربوية.

الإصلاح يعتمد على الإرادة السياسية والمشاركة المجتمعية، ويتطلب خطوات عملية مثل التشريعات القوانين والسياسات العامة والبرامج والمشاريع المحددة التي تستهدف تحقيق التغيير المرجو.[4]

يجب أن يكون الإصلاح شاملاً وشفافًا، مع مراعاة احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية والقيم الثقافية المجتمعية.

الفرع الثانى

تعريف الادارة المحلية لغة واصطلاحا

اولاً": تعريف الادارة المحلية لغة

يشير مفهوم الإدارة المحلية إلى النظام الإداري الذي تتميز به السلطات المحلية في إدارة وتنظيم الشؤون والخدمات على مستوى الوحدات المحلية، مثل البلديات، المحافظات، الأحياء، والقرى. يعتبر الهدف الرئيسي للإدارة المحلية هو تلبية متطلبات واحتياجات السكان في المجتمعات المحلية وتعزيز جودة حياتهم.[5]

تعتبر الإدارة المحلية عبارة عن نظام إداري متنوع يتضمن الهياكل والآليات والإجراءات التي تساهم في تنظيم الشؤون المحلية وتنفيذ السياسات والقرارات على المستوى المحلي. وتتمثل مهام الإدارة في توفير الخدمات العامة للمجتمع المحلي، مثل التعليم والصحة، ، والنقل، والبنية التحتية، والتخطيط العمراني، والبيئة، وغيرها.

تتمتع الإدارة المحلية بسلطة تشريعية وتنفيذية ومالية محددة في إطار القوانين المعمول بها. وتعمل السلطات المحلية من خلال إدارة الموارد والخدمات على تحقيق التنمية المستدامة بطريقة تلبي احتياجات الجماعات المحلية الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.[6]

تتفاوت مستويات الإدارة المحلية وسلطاتها من دولة إلى أخرى وفقًا للنظم السياسية والقوانين المعمول بها. وتعد الإدارة المحلية أحد عناصر الحكم اللامركزي، حيث يتمتع السكان المحليون بالمشاركة في عملية صنع القرار والإدارة المحلية لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم.

بشكل عام، يعزز النهج الإداري المحلي التشاركية والشفافية والمساءلة، حيث يشارك السكان المحليون في صنع القرار ومراقبة

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

أداء السلطات المحلية. وتسهم الإدارة المحلية الفعالة في تعزيز الحوكمة الجيدة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

في المعجم اللغوي العربي المعاصر، يمكن تعريف الإدارة المحلية على أنها النظام الإداري المتعلق بالسلطات والهيئات المحلية التي تتولى إدارة وتنظيم الشؤون المحلية وتقديم الخدمات للسكان في مناطق محددة. تشمل الإدارة المحلية مجموعة من المؤسسات المحلية والهيئات مثل المجالس المحلية والبلديات والمحافظات والمناطق الإدارية الأخرى التي تتولى مسؤولية تلبية احتياجات المجتمعات المحلية.[٧]

تهدف الإدارة المحلية إلى توفير الخدمات الضرورية للمواطنين في المستوى المحلي، مثل الماء والصرف الصحي والكهرباء والنقل والتعليم والصحة والتخطيط العمراني والبيئة والثقافة وغيرها من الخدمات. كما تشمل أيضًا إدارة الموارد المحلية وتنميتها، وتشجيع المشاركة المجتمعية والديمقراطية في اتخاذ القرارات المحلية.

يتم تحقيق الإدارة المحلية أهدافها من خلال تشريعات وأنظمة تحكم عملها وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها. تتفاوت هذه الأنظمة وفقًا للبلدان والثقافات والنظم السياسية، وتتضمن توزيع السلطات وتحديد الصلاحيات وتحديد آليات المشاركة المجتمعية والمساءلة.

يعد مفهوم الإدارة المحلية جزءًا مهمًا من تطور الحكم والإدارة العامة، حيث يسعى إلى مشاركة الأفراد والمجتمعات في صنع القرارات وتعزيز الاستقلالية والتمثيلية والشفافية وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

ثانياً: تعريف الادارة المحلية اصطلاحا

مصطلح الإدارة المحلية يشير إلى النظام الذي ينظم إدارة وإدارة الشؤون المحلية في إقليم أو منطقة محددة، سواء كانت مدينة، بلدية، محافظة، أو أي وحدة إدارية محلية أخرى. تهدف الإدارة المحلية إلى تلبية احتياجات ومتطلبات السكان المحليين وتقديم الخدمات العامة المحلية بشكل فعال ومنظم.[٨]

تتضمن مفاهيم الإدارة المحلية عدة عناصر أساسية:

1-التمثيل الديمقراطي: تعتمد الإدارة المحلية على انتخاب ممثلين محليين للقيام بالمسؤوليات الإدارية واتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المحلية. يتم اختيار هؤلاء الممثلين بواسطة السكان المحليين عبر الانتخابات الديمقراطية.

2-الاستقلالية المحدودة: على الرغم من أن الإدارة المحلية تتمتع ببعض درجة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المحلية، إلا أنها تخضع لبعض القوانين والتوجيهات الوطنية التي تحدد نطاق صلاحياتها واختصاصاتها.

ويعد قانون الموارد المائية خطوة جادة نحو تحقيق الأمن المائى وحماية الأصول الضخمة ذات الصلة بالموارد المائية، ويهدف القانون إلى دعم الرؤية المستقبلية لإدارة مصادر الموارد المائية بشكل أكثر كفاءة، ويقنن الاستخدامات المائية، ويضمن عدالة توزيعها ويحدد التقنيات الملائمة لإدارتها ووضع إطار قانونى لحماية الخزان الجوفى بما يضمن استدامتها وحقوق الأجيال المقبلة حيث يحظر حفر أى آبار للمياه الجوفية دون ترخيص من وزارة الموارد المائية والرى مع إلزام المنتفعين بتركيب نظم للتحكم فى معدلات السحب، ويحظر التخلص من مخلفات حفر آبار البترول أو المياه العادمة إلا بترخيص من الوزارة حفاظاً على الخزان الجوفى من التلوث.

3-تقديم الخدمات المحلية: تعد تقديم الخدمات العامة المحلية أحد أهم مهام الإدارة المحلية. وتشمل هذه الخدمات المياه والصرف الصحي، والنقل العام، والطرق والبنية التحتية، والتخطيط العمراني، والرعاية الصحية المحلية، والتعليم، والثقافة، وغيرها من الخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي.

المشاركة المجتمعية: تشجع الإدارة المحلية على مشاركة المواطنين والمجتمع المحلي في عملية صنع القرار وتخطيط الشؤون المحلية. يتم ذلك من خلال استشارة السكان المحليين، وتنظيم الاجتماعات المشاركة، وتشجيع المشاريع والمبادرات التي تعزز مشاركة المجتمع في تحسين الحياة المحلية.

4-التنمية المستدامة: تعتبر الإدارة المحلية أداة هامة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. تسعى للحفاظ على تحقيق الانسجام بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزز استدامة الموارد المحلية وتعمل على تنمية البنية التحتية وتحسين جودة الحياة للمجتمع المحلي.

باختصار، الإدارة المحلية هي الجهاز الإداري المسؤول عن إدارة وتنظيم الشؤون المحلية في إقليم محدد، وتعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات السكان المحليين وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي. تتمثل أهمية الإدارة المحلية في تمكين السكان المحليين من المشاركة في صنع القرارات المؤثرة في حياتهم.

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

بينما مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم يشير إلى النمو والتطور الذي يهدف ودون إضعاف إمكانات الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها. إلى تلبية احتياجات الحاضر. ويهدف المفهوم إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.[٩]

ان مفهوم التنمية المستدامة يعد أسلوباً شاملاً للتنمية يهدف إلى ضمان استدامة العمليات والممارسات على المدى البعيد. يركز على تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والتوازن البيئي. كما يهدف إلى تعزيز المساواة الاجتماعية والعدالة وضمان فرص التنمية للجميع.

وفيما يلي مثال من قاموس اللغة العربية المعاصرة، الذي يعتبر أحد القواميس العربية المرجعية:

الاستدامة التنموية: هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر وقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل مستدام والمحافظة على التنوع البيولوجي وتعزيز المساواة الاجتماعية.

يُظهر هذا المثال التعريف العام لمفهوم التنمية المستدامة في اللغة العربية والتركيز على تحقيق التوازن واستدامة الموارد الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في سياق التنمية المستدامة. في معجم الوسيط، المعجم العربي المعاصر المرجعي، يمكن أن نجد تعريفًا لمصطلح التنمية المستدامة. وفيما يلي نص التعريف المتوفر في المعجم:

بانها التنمية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر وقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل مستدام والحفاظ على تعزيز المساواة الاجتماعية والتنوع البيولوجي .[١٠]

المطلب الثاني

سير تطورات التنمية المستدامة في العراق وابعادها

الفرع الأول

تطورات التنمية المستدامة في العراق

عام 1995م: في عام 1995م، بعد عقد قمة الأرض في ريو دي جانيرو، أصبحت قضايا التنمية المستدامة محور اهتمام العديد من الدول، بما في ذلك العراق. وقد تفهمت الحكومة العراقية أهمية تبني مفهوم النهج التنموي المستدام والحفاظ على البيئة. في هذا العام، ربما تكونت لجان أو هيئات تعنى بالتنمية المستدامة في العراق، وربما تم إجراء دراسات وتقييمات لتحديد المشاكل البيئية وتطوير استراتيجيات لتحقيق هذه التنمية. ومن الممكن أن تكونت شراكات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة.[١١]

عام 2005م: عام 2005م، تم إطلاق الإطار الاستراتيجي الوطني للتنمية" في العراق، وهذه الاستراتيجية تعتبر إطاراً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة في البلاد. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز التنمية المستدامة في جميع مناطق العراق. في هذا العام، قد تكونت لجان أو هيئات خاصة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وقد تم تطوير خطط عمل وبرامج تنموية لتحقيق أهداف الاستراتيجية في مختلف القطاعات. قد تم تعزيز التعاون والشراكات بين الحكومة العراقية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتنفيذ المشاريع والبرامج المستدامة وتحقيق أهداف الاستراتيجية.[١٢]

عام 2010م: عام 2010م، شهدت العديد من المشاريع والبرامج المستدامة في العراق، مما أسهم في تعزيز التنمية المستدامة في البلاد. تم التركيز على عدة جوانب منها:

البنية التحتية: تم تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية في العراق، مثل تحسين الشبكات الطرقية وتطوير المواصلات العامة. وقد أسهمت هذه المشاريع في 1-تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية 2-تعزيز الاقتصاد المحلي.

تطوير المصادر المتجددة للطاقة: تم التركيز على تطوير مصادر الطاقة المتجددة في العراق، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. هذا المجال يهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية: تم تعزيز جهود حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية في العراق. تم اتخاذ إجراءات للحد من التلوث والتصدي للتحديات البيئية، وتحسين جودة المياه والهواء، وإدارة الموارد المائية والغابات والتنوع البيولوجي.[١٣]

ويعد قانون الموارد المائية خطوة جادة نحو تحقيق الأمن المائي وحماية الأصول الضخمة ذات الصلة بالموارد المائية، ويهدف القانون إلى دعم الرؤية المستقبلية لإدارة مصادر الموارد المائية بشكل أكثر كفاءة، ويقنن الاستخدامات المائية، ويضمن عدالة

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

توزيعها ويحدد التقنيات الملائمة لإدارتها ووضع إطار قانونى لحماية الخزان الجوفى بما يضمن استدامتها وحقوق الأجيال المقبلة حيث يحظر حفر أى آبار للمياه الجوفية دون ترخيص من وزارة الموارد المائية والرى مع إلزام المنتفعين بتركيب نظم للتحكم فى معدلات السحب، ويحظر التخلص من مخلفات حفر آبار البترول أو المياه العادمة إلا بترخيص من الوزارة حفاظاً على الخزان الجوفى من التلوث.

تمكين المجتمع المحلي: تم تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار وتنفيذ المشاريع المستدامة. تم تعزيز التواصل والتعاون بين الحكومة والمجتمع المحلي، وتمكين المجتمع من المشاركة الفعالة في التخطيط والتنفيذ.

هذه التطورات تعكس التزام الحكومة العراقية والشركاء المحليين والدوليين بتحقيق التنمية المستدامة في البلاد، وتأتي تجاوباً مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها البلاد. يجب الإشارة إلى أنه من المهم الاستمرار في متابعة التطورات وتقييم تأثير هذه المشاريع والبرامج على التنمية المستدامة في العراق.

عام 2015م: عام 2015م، قام العراق بالانضمام إلى أجندة التنمية المستدامة 2030م التي تم التوصل إليها من قبل الأمم المتحدة. وبموجب هذا الالتزام، تعهدت الحكومة العراقية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

ويعد قانون الموارد المائية خطوة جادة نحو تحقيق الأمن المائى وحماية الأصول الضخمة ذات الصلة بالموارد المائية، ويهدف القانون إلى دعم الرؤية القادمة لإدارة مصادر الموارد المائية بشكل أكثر كفاءة، ويقنن الاستخدامات المائية، ويضمن عدالة توزيعها ويحدد التقنيات الملائمة لإدارتها ووضع إطار قانونى لحماية الخزان الجوفى بما يضمن استدامتها وحقوق الأجيال المقبلة حيث يحظر حفر أى آبار للمياه الجوفية دون ترخيص من وزارة الموارد المائية والرى مع إلزام المنتفعين بتركيب نظم للتحكم فى معدلات السحب، ويحظر التخلص من مخلفات حفر آبار البترول أو المياه العادمة إلا بترخيص من الوزارة حفاظاً على الخزان الجوفى من الانبعاثات الضارة.

تركزت تطورات الاستدامة التنموية في العراق في هذه السنة على عدة جوانب، منها:

التخطيط الاستراتيجي: عملت الحكومة العراقية على وضع استراتيجيات وخطط قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف المجالات مثل الصحة، التعليم، الفقر، الجوع، والبيئة. تم التركيز على تنفيذ برامج ومشاريع مستدامة تهدف إلى تحسين حياة المواطنين وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية.[14]

تعزيز التعاون الدولي: قام العراق بتعزيز التعاون مع الجهات الدولية والمنظمات الإقليمية والإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تم تبادل المعرفة والخبرات والتعاون في مجالات مثل التكنولوجيا البيئية وتنمية البنية التحتية وتطوير القدرات.

الاستثمار في البنية التحتية: تم التركيز على تطوير وتحسين البنية التحتية في العراق، بما في ذلك البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تم تنفيذ مشاريع تحسين الطرق والمواصلات العامة، وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء.

حماية البيئة والتنوع البيولوجي: تم تعزيز جهود حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي في العراق. تم التركيز على تنفيذ إجراءات للحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة للجيل الراهن والأجيال القادمة".[15]

التوعية والتعليم: تم تعزيز الوعي والتعليم حول التنمية المستدامة في العراق، من خلال تنفيذ برامج وحملات توعوية وتثقيفية. تم تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المواطنين للمشاركة الفعالة في صنع القرار وتنفيذ المشاريع المستدامة.

تهدف جميع هذه التطورات إلى تحقيق التنمية المستدامة في العراق، وتحسين الحياة للمواطنين، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلاد. يجب أن يستمر العمل والتعاون بين الحكومة والمجتمع المحلي والمنظمات الدولية لتحقيق هذه الأهداف وتعزيز التنمية المستدامة في العراق.

الفرع الثانى

ابعاد التنمية المستدامة

يتعلق اصطلاح التنمية المستدامة بتحقيق التنمية الشاملة بمكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطريقة متوازنة ومستدامة على المدى الطويل. يهدف إلى تلبية الأجيال الحالية من الاحتياجات دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.[16] حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد رئيسية:

اولاً: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

تعتبر التنمية الاقتصادية المستدامة جزءًا أساسيًا من التنمية المستدامة، ويركز على تحقيق "الاستدامة في التنمية الاقتصادية" من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمل، وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل. حيث يهدف البعد الاقتصادي منها إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز العدالة الاجتماعية. يسعى البعد الاقتصادي لتحقيق الازدهار الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات. يهدف البعد الاقتصادي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعتمد على استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية، دون استنزافها أو التأثير الضار على البيئة. يسعى البعد الاقتصادي إلى توفير فرص عمل مستدامة ولائقة للسكان، حيث يتم تشجيع إنشاء المشاريع الاقتصادية وتطوير المؤسسات المحلية لتوفير فرص العمل وتحسين الدخل. يسعى البعد الاقتصادي لتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل بين الفئات المختلفة من المجتمع، وذلك من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والتكافؤ في فرص الوصول إلى الموارد والفوائد الاقتصادية.[١٧]

بشكل عام، يهدف البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة إلى بناء اقتصاد يكون مستداماً في المدى البعيد، يلبي احتياجات الأجيال سواء كانت الحالية أو المستقبلية، ويحقق التنمية الشاملة والمتوازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال الارتقاء بجودة حياة الأفراد والمجتمعات." ويشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والسكن الملائم، إلى جانب تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة. إذ يركّز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على تحقيق مستوى معيشي مرتفع ومستدام يضمن كرامة الفرد ورفاه المجتمع. يركز هذا البعد على تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية وتحسين الظروف الاجتماعية للجميع، مع التركيز على المساواة والعدالة الاجتماعية. يعنى هذا الجانب ان يضمن للأفراد توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والإسكان، والماء الصالح للشرب، والنقل. يهدف إلى ضمان وصول جميع أفراد المجتمع إلى هذه الخدمات بشكل عادل ومتساوٍ. يهدف البعد الاجتماعي إلى تحقيق المساواة بين الأفراد والفرص العادلة للجميع، بصرف النظر عن جنسهم، عرقهم، ديانتهم أو خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية. يسعى أيضًا للتصدي للظواهر الاجتماعية السلبية مثل التمييز والفقر والعنف والظلم الاجتماعي. يهدف هذا الجانب إلى ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة. يسعى لتعزيز التواصل والتعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع. تهدف جميع هذه الجوانب للأفراد تحسين جودة الحياة وتوفير بيئة عادلة ومنصفة تساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.[١٨]

ثالثاً: البعد البيئي للتنمية المستدامة

يركز على تحقيق التنمية البيئية المستدامة من خلال المحافظة على التنوع البيولوجي، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث والانبعاثات الضارة، وتعزيز الاستدامة البيئية. البعد البيئي في التنمية المستدامة يهدف إلى الحفاظ على البيئة وتحسين حالة النظم البيئية المحيطة بنا. يركز هذا البعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية. يهدف إلى الحفاظ على التنوع الحيوي والتنوع البيولوجي في النظم البيئية، بما في ذلك الحفاظ على الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، والمحافظة على النظم البيئية المتنوعة والمتوازنة. يهدف إلى استدامة استخدام الموارد الطبيعية كالمياه والتربة والغابات والمصادر الطبيعية الأخرى، وتقليل استنزافها وتلوثها، وتحقيق استدامة استخدامها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. يهدف إلى تقليل التلوث البيئي والانبعاثات الضارة للحفاظ على جودة الهواء والماء والتربة، وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة والصحة العامة. يهدف إلى تعزيز الاستدامة في استخدام الموارد والتكنولوجيا والأنشطة الاقتصادية بحيث تكون صديقة للبيئة، وتحقيق التوازن بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي.[١٩]

في التنمية المستدامة هدف البعد البيئي هو تحقيق توازن بين تلبية احتياجاتنا الحالية وتلبية احتياجات الأجيال القادمة، وضمان استدامة النظم البيئية والحفاظ على جودة البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة، وضمان أن التطور والنمو الاقتصادي يتم بطرق تحافظ على البيئة وتلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. كما يشمل تحقيق التنمية المستدامة تفعيل التعاون الدولي والشراكات المحلية

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

والعالمية لتبادل المعرفة وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا المستدامة.[٢٠]

تعد التنمية المستدامة هدفًا هامًا للمجتمعات والدول في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. "تنخرط الحكومات والمؤسسات الدولية ومكونات المجتمع المدني لتطبيق مفهوم الاستدامة في سياساتهم وبرامجهم لضمان تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الحالية والحفاظ على موارد الكوكب للأجيال القادمة.

المبحث الثاني

دور السلطات المحليه في تحقيق التنمية المستدامة في القانون العراقي

ان العلاقة بين السلطات المحلية والتنمية تكتسب أهمية كبيرة ليس في العراق فحسب وإنما في العالم اجمع، تقسيم السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية. ضرورة حتمية اليوم ، وبما يضمن قيام هذه السلطات بدور أكثر فعالية في التنمية الوطنية نتيجة لقربها من المواطنين وبالتالي فهي أكثر قدرة على تحديد المشاكل والتحديات والطموحات، وكذلك الإمكانات التنموية المحلية وبما يؤهلها لرسم الحلول الناجعة لتلك المشاكل. وهذا ما يعطي، هذا التوجه، اهمية متصاعدة في اعتماد الحكومات المركزية على السلطات المحلية في تحقيق أهداف خطط التنمية الأقتصادية والأجتماعية. أن اللامركزية تعد احد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلى من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها، كما انه بدون تطبيق سليم للنظام اللامركزي لا يمكن القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع وخاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة أو سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى. وبدون اللامركزية لا يمكن أيضا الحديث عن الديمقراطية بأشكالها المختلفة وخاصة السياسية والإدارية.[٢١]

المطلب الأول

الآليات والأدوات القانونية لتمكين السلطات المحلية في تحقيق التنمية

لتمكين السلطات المحلية في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل ، هناك عدة آليات وأدوات قانونية يمكن استخدامها. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه الآليات والأدوات القانونية:

الفرع الأول

التشريعات والقوانين المنظمة للإدارة المحلية

وفي العراق برز ذلك وبوضوح بعد عام 2003، حيث كفل دستور جمهورية العـــراق (لعام 2005) النظام اللامركزي والذي بموجبه انتقلت ألعديد من المهام في التخطيط والتنمية من الوزارات القطاعية إلى السلطات المحلية في المحافظات والتي أصبحت تدار من قبل هيئات محلية منتخبة ممثلة بمجلس المحافظة والمجالس البلدية في الأقضية والنواحي. لذلك نسعى من خلال هذا الكتاب إلى تحليل اللامركزية الإدارية في جانبها التنموي و دور المحليات في التنمية المحلية مع تسليط الضوء على الجوانب التخطيطية لهذه التجربة الحديثة، في كون التخطيط السمة البارزة للعصر الحالي لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال التركيز على؛ • مجالس المحافظات وما يرتبط بها من آليات عمل في مسارات الإدارة المحلية في إطار النظام اللامركزي الذي اعتمدهُ الدستور العراقي كنهج عمل في إدارة الاقتصاد الوطني لما بعد 2003؛ • التنمية الم حلية وآليات الفعل التنموي للسلطات المحلية في العراق اعتماداً على التخطيط القائم على المشاركة المجتمعية والاستدامة انطلاقاً من تجذير البعد المكاني في العملية التخطيطية لأعادة التوازن التنموي بين مناطق العراق المختلفة.[٢٢]

القوانين واللوائح المحلية

يتم وضع القوانين واللوائح المحلية التي تنظم وتوجه النشاطات المحلية نحو التنمية المستدامة. يمكن للسلطات المحلية إعداد قوانين تشجع العمل البيئي وتحمي الموارد الطبيعية وتعزز التنمية المستدامة. هذه القوانين واللوائح تنشر في الجريدة الرسمية أو المنصات الرسمية للسلطات المحلية وتكون قابلة للتنفيذ والإنفاذ.[٢٣]

هناك عدة دساتير وقوانين ومواد قانونية تتعامل مع دور السلطات المحلية في تعزيز الاستدامة التنموية. يمكننا الإشارة إلى بعض الأمثلة من الدساتير والتشريعات المحلية:

العراق

دستور العراق لعام 2005م: ينص على حقوق وصلاحيات السلطات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمعات المحلية.[٢٤]

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

وينظم تشكيل وإدارة البلديات ويحدد صلاحياتها ومهامها في التنمية المستدامة قانون البلديات العراقي

الخطط التنموية المحلية

ان مفهوم التنمية المحلية له مكانة هامة في الخطابات السياسية والاقتصادية وذلك من خلال العقدين الأخيرين من الألفية السابقة، يُطرح هذا النموذج كخيار بديل عن منهجية التنمية بالتخطيط المركزي، ويتألف من جزأين:

الأول : ويتمحور حول المجتمع المحلي بوصفه وحدة اجتماعية فرعية ضمن النسيج العام للمجتمع، متأثراً بسياقاته الخاصة وتفاعلاته المتعددة.".

والثانى : متعلق بالتنمية كفعل متوازن يعبر عن مجموعة الأنشطة التنموية، وآلياتها الموجهة لفائدة المجتمع المحلي.

ولقد كان محل اهتمام من قبل الباحثين والمفكرين وكذلك للدول و الحكومات، أول إعلان يعالج من خلاله القضايا المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة في سنة 1955، ، واستطاعت كثير من الدول إرساء معالم لهذا المفهوم وذلك من خلال تبني عدة استراتيجيات من خلالها جسدت مشروع التنمية المحلية وفقا لمقاربات متنوعة، "تعتبر المقاربات التي تعتمد على الزراعة والريف كعنصرين رئيسيين من أبرز الأساليب، مع ضرورة تبني مقاربة تشاركية تعمل على توجيه هذه العناصر نحو تعزيز الفعل الجماعي المشترك." وفي هذا الصدد مع شرح موجز لكل منها :

العراق

قانون البلديات العراقي رقم 21 لسنة 2008م:

المادة 25: تلزم البلديات بإعداد الخطط العامة للمدن والمحافظات، وتشمل هذه الخطط الأهداف والاستراتيجيات والمشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة.[٢٥]

المادة 26: تلزم البلديات بإعداد الخطط التفصيلية للمدن والمناطق السكنية، وتتضمن هذه الخطط التوجيهات والضوابط البيئية والتخطيطية لضمان التنمية المستدامة.[٢٦]

التشاور والمشاركة المجتمعية

ان المشاركة المجتمعية (Community Participation) تعتبر ركيزة أساسية من ركائز تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات، ولأن جميع الخطط والمشاريع التنموية تستهدف أفراد المجتمع بكل شرائحه فان مؤشرات نجاح الخطط التنموية تقاس على مدى إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار.

فإن لم يشتركوا أفراد المجتمع في وضع الخطط والبرامج التنموية سيصطدم المخططون بعلم تجاوب وتفاعل المجتمع مع هذه المشاريع لأسباب متعددة، ومنها أن أفراد المجتمع لم يكونوا شركاء في تحديد هذه المشاريع، أو أنها لا تلبي حاجاتهم وأولوياتهم.

ويعد قانون الموارد المائية خطوة جادة نحو تحقيق الأمن المائى وحماية الأصول الضخمة ذات الصلة بالموارد المائية، ويهدف القانون إلى دعم الرؤية المستقبلية لإدارة مصادر الموارد المائية بشكل أكثر كفاءة، ويقنن الاستخدامات المائية، ويضمن عدالة توزيعها ويحدد التقنيات الملائمة لإدارتها ووضع إطار قانونى لحماية الخزان الجوفى بما يضمن استدامتها وحقوق الأجيال المقبلة حيث يحظر حفر أى آبار للمياه الجوفية دون ترخيص من وزارة الموارد المائية والرى مع إلزام المنتفعين بتركيب نظم للتحكم فى معدلات السحب، ويحظر التخلص من مخلفات حفر آبار البترول أو المياه العادمة إلا بترخيص من الوزارة حفاظاً على الخزان الجوفى من التلوث.

وخلال هذا البحث سيتم استعراض مفاهيم وتعاريف المشاركة المجتمعية وسيتم التركيز على الجوانب التنموية والتخطيطية، وكذلك أهمية المشاركة، ومزاياها وصورها، ومستوياتها، وكيفية تفعيل دورها في التنمية الحضرية المستدامة .

العراق

تنص المادة 22 من قانون البلديات العراقي: على انه " تلزم البلديات بتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات المحلية ووضع السياسات والخطط".[٢٧]

المادة 24: تتعاون البلديات مع المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في تنفيذ البرامج والمشاريع المحلية.

التعاون والشراكات

يمكن للسلطات المحلية تشجيع وتنمية التعاون والشراكات مع الحكومة الوطنية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات المحلية الأخرى. يمكن أن تكون هناك اتفاقيات ومذكرات تفاهم للتعاون في مجالات محددة مثل تطوير البنية التحتية المستدامة أو حماية البيئة.[٢٨]

الفرع الثانى

آليات اصلاح السلطات المحليه لتحقيق التنمية المستدامة في القانون العراقي

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

يركز الإصلاح السلطوي على تعزيز قدرة السلطات المحلية على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. تعتبر السلطات المحلية عنصراً أساسياً في تنفيذ السياسات والبرامج المستدامة، حيث تتعامل مع القضايا والتحديات على المستوى المحلي وتلعب دوراً حاسماً في تحقيق التكامل بين المجتمع والاقتصاد وحماية البيئة

في القانون العراقي، يُعتبر قانون البلديات أداة رئيسية لتنظيم وتعزيز دور السلطات المحلية في التنمية المستدامة. يوفر القانون هيكلية للسلطات المحلية ويحدد اختصاصاتها وصلاحياتها فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية وتطوير المجتمعات المحلية. يهدف القانون إلى تحسين الإدارة المحلية وتعزيز دور المجتمع المحلي في صنع القرارات وتنفيذ السياسات المستدامة.

ان لإجراءات الموصى بها لإصلاح السلطات المحلية في القانون العراقي تتضمن عدة عناصر، مثل توفير تدريب وتطوير للموظفين المحليين لتعزيز قدراتهم في مجال التنمية المستدامة وتطبيق الممارسات الجيدة. كما تشجع الآليات على تعزيز المشاركة المجتمعية وتنظيم الحوار والتشاور بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي والجهات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الآليات إنشاء آليات رصد وتقييم لتتبع تنفيذ السياسات والبرامج المستدامة وقياس تحقيق الأهداف المستدامة على المستوى المحلي.

عموماً، يهدف الإصلاح السلطوي في القوانين العراقية إلى تعزيز قدرة السلطات المحلية على تنفيذ السياسات والبرامج المستدامة، وذلك من خلال تحسين التشريعات المحلية وتوفير الهياكل والآليات اللازمة وتعزيز التدريب والتطوير للموظفين المحليين وتعزيز المشاركة المجتمعية وتنظيم آليات الرصد والتقييم. هذه الآليات تعزز تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتضمن المشاركة الفعّالة والشفافة للمجتمع المحلي في صنع القرارات ذات الصلة.

فيما يلي نظرة عامة حول آليات إصلاح السلطات المحلية في القانون العراقي لتحقيق التنمية المستدامة:

القانون العراقي: قانون البلديات: قانون البلديات في العراق هو القانون رقم 21 لعام 2008م، والذي تم إصداره لتنظيم وتنمية السلطات المحلية في البلاد. يهدف هذا القانون إلى توفير إطار قانوني وتنظيمي للسلطات المحلية بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية.

قانون البلديات في العراق يحدد الهيكلية والتنظيم الإداري للسلطات المحلية في العراق، وينص على تشكيل مجالس بلدية في المحافظات والأقضية والنواحي والقضاءات والبلديات الكبرى. يحدد القانون أيضًا صلاحيات هذه المجالس في مجالات متعددة مثل التخطيط العمراني، وتنظيم البناء، وتوفير الخدمات العامة، وإدارة الموارد المحلية، وحماية البيئة.

من خلال قانون البلديات، يتم تعزيز دور السلطات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية بطرق مستدامة. يتضمن القانون أيضًا آليات للمشاركة المجتمعية والشفافية في صنع القرار المحلي، حيث يشجع على تشكيل لجان مجتمعية والاستماع لآراء واحتياجات المجتمعات المحلية.[٢٩]

يعتبر قانون البلديات في العراق أداة قانونية هامة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، حيث يوفر الإطار اللازم لتنظيم العمل البلدي وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الحياة في المناطق العراقية.

قانون البيئة: قانون في العراق هو القانون رقم 27 لعام 2009م، وهو القانون الذي ينظم الشؤون البيئية وحماية البيئة في البلاد. يهدف قانون البيئة إلى توفير إطار قانوني لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني.

قانون البيئة في العراق يحدد السياسات والأهداف العامة للحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، وينص على حقوق وواجبات الأفراد والجهات العامة والخاصة في حماية البيئة والحفاظ عليها. يتضمن القانون أيضًا آليات وإجراءات لتطبيق السياسات البيئية ومراقبة الأنشطة البيئية وتقييم التأثير البيئي للمشاريع والأنشطة.[٣٠]

من خلال قانون البيئة، يتم تعزيز المسؤولية المحلية للسلطات في تطبيق السياسات البيئية وتحقيق الاستدامة البيئية. يشمل القانون أيضًا آليات للتوعية البيئية وتشجيع المشاركة المجتمعية في حماية البيئة وتحسين الجودة البيئية.

قانون البيئة في العراق يعتبر أداة هامة لتعزيز حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد، حيث يعمل على تنظيم الأنشطة البيئية ومنع التلوث والتخريب البيئي وتعزيز الحفاظ على الثروات الطبيعية وتوفير بيئة صحية ومستدامة للمجتمعات المحلية والأجيال القادمة.

المطلب الثاني

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

تجارب ومشاريع نموذجية للسلطات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

لا تزال مشكلة النفايات الصلبة في العالم مصدر قلق كبير لعدم وجود حل طويل الأمد. أدى النمو السكاني وتقلص المناطق المفتوحة وغياب الاستراتيجيات والسياسات الوطنية إلى حدوث هذه الأزمة الكبرى. ونتيجة "النفايات الوفيرة التي يتم توليدها ى لا يمكن للنظم الحالية التعامل معها ، وهذا يؤثر على البيئة والصحة العامة. التحديات والعقبات مهمة، وكذلك الفرص. تهدف الدراسة إلى ضرورة ضمان الإدارة الفعالة والسليمة للنفايات الصلبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، الدوافع التاريخية والحديثة لإدارة النفايات الصلبة مع تقديم تصنيف عام وكامل للنفايات. أخيراً، يقدم هذا البحث توصيات عديدة، نظرية وعملية، مع استراتيجيات وسياسات مستدامة من أجل تعزيز خطة فعالة وكاملة لإدارة النفايات الصلبة، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الدائري المستدام. من المستحيل إقامة مجتمع مستدام يمكن العيش فيه من دون وجود إدارة رشيدة لنفاياته. ستوجه إدارة النفايات العالم بأسره للمساهمة معًا لتحقيق السلام والعدالة والعيش في وئام مع الطبيعة. في العراق، هناك عدد من التجارب والمشاريع النموذجية التي قامت بها السلطات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة. نذكر بعضها كأمثلة:

اولا: مشروع إدارة النفايات الصلبة المستدامة في محافظة السليمانية

تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين السلطات المحلية والجهات المعنية والشركات الخاصة. يهدف المشروع إلى تحسين تنظيم النفايات الصلبة. من خلال إقامة مرافق لفرز وتدوير النفايات والتحويل الحيوي والتخلص النهائي بطرق صحية وصديقة للبيئة. مشروع إدارة النفايات الصلبة المستدامة في محافظة السليمانية يعد مثالًا نموذجيًا لتحقيق الاستدامة التنموية في مجال إدارة النفايات. يهدف المشروع إلى تحسين الوضع البيئي والصحي في المحافظة من خلال تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات الصلبة.[٣١] تعمل السلطات المحلية في السليمانية بالتعاون مع الجهات المعنية والشركات الخاصة على إنشاء مرافق متطورة لفرز وتدوير النفايات، وتحويلها حيوياً، والتخلص النهائي منها بطرق صحية وصديقة للبيئة. يتضمن المشروع مجموعة من الأنشطة والإجراءات، مثل:

إنشاء مراكز لفرز النفايات: يتم إنشاء مراكز خاصة لفرز النفايات وفصلها حسب نوعها، مما يمكن من استرجاع وإعادة تدوير المواد القابلة لإعادة الاستخدام والتخلص السليم للنفايات الأخرى.

التحويل الحيوي: يتم استخدام تقنيات التحويل الحيوي لتحويل بعض النفايات العضوية إلى موارد مفيدة مثل السماد العضوي أو الغاز الحيوي. هذا يقلل من حجم النفايات ويحقق فائدة بيئية واقتصادية.

التخلص النهائي الصحي: يتم توفير مرافق تخلص نهائي للنفايات بطرق صحية وصديقة للبيئة، مثل محطات معالجة النفايات ومواقع دفن النفايات الصلبة المعالجة.

تنتج هذه المشروعات فوائد عدة، منها:

-حماية البيئة: من خلال تقليل التلوث الناتج عن النفايات الصلبة والحد من التأثيرات البيئية السلبية.

-الاستدامة البيئية: من خلال إعادة معالجة المواد لاستعمالها مجدداً ، وتحويل النفايات العضوية إلى مصادر طاقة مستدامة.

التحسين الصحي: من خلال تخلص نهائي من النفايات بطرق صحية، مما يقلل من انتشار الأمراض والمخاطر الصحية المرتبطة بالنفايات.

من المهم أن يتم تنفيذ هذه المشاريع وفقًا للقوانين واللوائح المحلية والوطنية المعمول بها في العراق، وذلك لضمان تنفيذها بشكل قانوني ومستدام.

ثانيا: مشروع تطوير البنية التحتية العامة في محافظة النجف

"يُعنى هذا المشروع بالارتقاء بمستوى البنية التحتية في المحافظة، من خلال تنفيذ أعمال شاملة تشمل شبكات المياه والصرف الصحي والطرق والكهرباء، وذلك بدعم من الحكومة الوطنية وبالتعاون مع الجهات المحلية المختصة.". مشروع تطوير البنية التحتية العامة في محافظة النجف هو مشروع يهدف إلى تحسين وتطوير البنية التحتية الأساسية في المحافظة، ويشمل تحسين شبكات المياه والصرف الصحي، وتوسيع وتحسين الطرق، وتحسين نظام الكهرباء.

يعتبر تحسين البنية التحتية العامة أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة في المحافظة. فإن وجود شبكات مياه نظيفة وفعالة ونظام صرف صحي محسن يساهم في تحسين جودة الحياة للسكان والحد من انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه. كما يؤثر توفر طرق سليمة ومعبدة على تسهيل حركة المرور وتوفير وصول

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

سهل وآمن للمواطنين إلى المناطق الحيوية مثل المدارس والمستشفيات والأماكن التجارية والمرافق العامة الأخرى.[٣٢]

بالإضافة إلى ذلك، تحسين نظام الكهرباء يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية." في المحافظة. يسهم وجود نظام كهرباء مستدام وموثوق به في تشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز جودة الحياة للسكان.

يتم تمويل هذا المشروع بالتعاون بين الحكومة الوطنية والسلطات المحلية والجهات المعنية، وهذا يعزز التعاون والشراكة بين هذه الجهات من أجل تحقيق الاستدامة التنموية . يتطلب تنفيذ المشروع الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والوطنية ذات الصلة وضمان أن يتم تحسين البنية التحتية بطرق مستدامة وفعالة.

باختصار، يعتبر مشروع تطوير المنشآت الأساسية العامة في محافظة النجف ذو أهمية كبيرة لتحقيق التقدم والتنمية في المنطقة. كما يهدف هذا المشروع إلى تحسين الحياة وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين البنية التحتية الأساسية في المحافظة،

الخاتمة

بعد دراسة دور إصلاح الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، يمكننا الاستنتاج بأن تعزيز الإدارة المحلية يشكل عنصراً أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة في البلد. من خلال تمكين السلطات المحلية وتعزيز دورها في صنع القرارات والتخطيط والتنفيذ، يمكن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي.

إصلاح الإدارة المحلية يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يتم تعزيز نشر المعلومات والمراقبة العامة على أداء السلطات المحلية، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة والشفافية في استخدام وإدارة الموارد المحلية بطريقة مستدامة. كما يعمل إصلاح الإدارة المحلية على تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات المحلية، حيث يتم تمكين المواطنين من المشاركة في عمليات التخطيط المالي وتحديد الأولويات التنموية، وهذا يضمن تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتطلعاته.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم إصلاح الإدارة المحلية في تطوير القدرات الإدارية للموظفين والمسؤولين المحليين، مما يعزز قدرتهم على تخطيط وإدارة الموارد والمشاريع بشكل فعال ومستدام. وبفضل تحسين إدارة الموارد وتعزيز الابتكار والإبداع، يتم تعزيز قدرة السلطات المحلية على التفكير الإبداعي وتقديم حلول جديدة للتحديات التنموية المحلية.

أخيراً، تعزز إصلاح الإدارة المحلية فرص التعاون والشراكة المحلية والدولية، حيث يتم تعزيز التبادل والتعاون في مجال الخبرات والمعرفة والموارد مع الجهات المحلية والدولية. هذا يسهم في تعزيز التنسيق والتعاون في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وبالتالي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

بناءً على ذلك، يمكن القول بأن إصلاح الإدارة المحلية يلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، ويسهم في تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يتطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز القوانين والآليات المناسبة وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ وتطبيق إصلاحات الإدارة المحلية بشكل شامل وفعال.

1. النتائج

توصلت الدراسة إلى أن العوامل السياسية والأمنية تمثل تحدياً كبيراً أمام الإدارة المحلية في العراق. التوتر السياسي والصراعات المسلحة يؤثران سلباً على قدرة الإدارة المحلية على تقديم الخدمات الضرورية والتركيز على مشاريع التنمية المحلية. عدم الاستقرار السياسي يعيق تنفيذ الخطط التنموية ويؤدي إلى تباطؤ العملية التنموية في المناطق المحلية.بالإضافة إلى ذلك، الفساد الإداري والمالي يشكل عاملاً مؤثراً آخر يعيق التنمية المستدامة في العراق. إن تضييع الموارد المالية والإدارية بسبب الفساد يؤثر سلباً على جودة الخدمات المقدمة ويقلل من فاعلية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الشاملة. يعد مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في عمليات الإدارة المحلية ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين.

توصلت الدراسة إلى أن هناك بعض السياسات والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تحسين نظام الحوكمة المحلية وتعزيز التنمية المستدامة. يمكن أن تسهم تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات وتعزيز الشفافية في تعزيز الثقة بين السلطات المحلية والمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ مشاريع التنمية وتوفير التمويل اللازم.

يمكن للإدارة المحلية في كلا البلدين أن تسهم في تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير فرص العمل المحلية وتحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن.

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

يتطلب ذلك تحسين البنية التحتية وتعزيز التعليم والتدريب المهني وتشجيع الاستثمارات المحلية وتوفير فرص العمل المستدامة.

هناك اختلاف في الموارد المالية والبنية التحتية بين العراق. يعاني العراق من قيود مالية نتيجة الصراعات السابقة وتدني أسعار النفط، مما يؤثر على قدرته على توفير الموارد المالية اللازمة للإدارة المحلية وتحسين البنية التحتية.

يمكن أن تكون هناك فرص للتعاون على الخبرات العراق فيما يتعلق بإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال مشاركة المعرفة والتجارب الناجحة، يمكن لكلا البلدين أن يستفيدا من بعضهما البعض في تحسين الإدارة المحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

ينبغي تعزيز اللامركزية في الإدارة المحلية في العراق من خلال تعزيز صلاحيات ومهام المجالس المحلية وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في عمليات صنع القرار. يجب تعزيز التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية بين الإدارةالمحلية والمركزية ولتمكين البلديات من القيام بواجباتها وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. غير انه ينبغي تحسين التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية بين الإدارة المركزية والمحلية. يجب أن تتوافر موارد كافية وعادلة للبلديات لتمكينها من تنفيذ المشاريع والبرامج المحلية وتحقيق التنمية المستدامة. ينبغي أن يتم تقديم الدعم المالي والفني والتقني للبلديات الأقل حظًا لضمان تحقيق التوازن والعدالة في التوزيع.

أن يتم تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية في العراق. ينبغي تعزيز نظم المراقبة والرقابة وتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات ومراقبة أداء السلطات المحلية. يجب أن تكون هناك آليات فعالة للمساءلة تضمن تقديم المسؤولين المحليين للحساب عن أداءهم والتصدي للفساد.ينبغي تأسيس هيئات مستقلة ومحايدة تكون مسؤولة عن مراقبة ورصد أداء السلطات المحلية، وضمان حصولها على الدعم الكافي والصلاحيات المناسبة لأداء مهامها بشكل فعال. ينبغي أن تكون هذه الهيئات مستقلة عن السلطات المحلية وتعمل بطريقة شفافة ومسؤولة.و ينبغي تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في عمليات اتخاذ القرارات المحلية ومراقبة أداء السلطات المحلية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الحوار والتواصل مع المجتمع المحلي، وتوفير فرص للمواطنين للمشاركة في اتخاذ القرارات المحلية وتقديم ملاحظاتهم وشكاواهم. يمكن أيضًا تعزيز الشفافية من خلال نشر المعلومات والبيانات ذات الصلة بشكل منتظم وسهل الوصول للجمهور.

تعزيز التخطيط العمراني والتنمية المستدامة: يجب أن تكون الإدارة المحلية في العراق مسؤولة عن وضع خطط عمرانية شاملة تعزز التنمية المستدامة. ينبغي أن تأخذ الخطط العمرانية في الاعتبار العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتركز على تحقيق التوازن بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة المحلية.

توفير الموارد المالية والفنية: ينبغي على الحكومات العراقية أن تقدم الدعم المالي والفني اللازم للإدارة المحلية من أجل تنفيذ الإصلاحات وتحقيق التنمية المستدامة. يجب تخصيص الموارد المالية الكافية وتعزيز القدرات التقنية للإدارة المحلية لتمكينها من القيام بمهامها بفاعلية وتحقيق النتائج المرجوة

المراجع

القران الكريم

المعاجم

[1] أبو بكر، رجاء. (2006 م). *إصلاح الإدارة العامة في العالم العربي*. بيروت: مؤسسة النوبي للدراسات والأبحاث.

[2] أبو راس، حسين. (1989 م). *الإدارة المحلية: المفاهيم والممارسات*. بيروت: دار الفارابي.

[3] أنيس، إبراهيم ومنتصر، عبد الحليم والصوالحي، عطية وأحمد، محمد خلف الله. (2008 م). *المعجم الوسيط*. القاهره: مكتبة الشروق الدولية.

[4] بلبعوط، سلامة. (2012 م). *تنمية الإدارة المحلية في العالم العربي*. بيروت: مركز الإدارة العامة والتطوير الإداري في العراق.

[5] البوزيدي، محمد. (2020 م). *التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف العالمية*. بيروت: دار الكتاب الجامعي.

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

[6] الجمل، عمر. (1999 م). *التنمية المستدامة: من النظريات إلى التطبيقات*. بيروت: دار الفارابي.

[7] حماد، رشا. (2011 م). *دور البلديات في تحقيق التنمية المستدامة في القانون العراقي*. القاهره: مؤسسة النوبي للدراسات والأبحاث.

[8] الشايب، نجوى. (2012 م). *الإدارة المحلية والتنمية المستدامة: التحديات والآفاق في العالم العربي*. القاهره: دار النهضة العربية.

[9] عبد الجبار، ليلى. (2010 م). *التنمية المحلية والتنمية المستدامة في القانون العراقي*. القاهره: مؤسسة الرافدين للترجمة والنشر.

[10] عبد الجواد، عبد الله. (1769 م). *الإدارة المحلية: النظريات والتجارب*. بيروت: دار الفارابي.

[11] عبد السلام، محمد. (2004 م). *قوانين الحكم المحلي وتحقيق التنمية المستدامة*. القاهره: دار المعارف.

[12] عبد الله، رمزي. (1998 م). *التنمية المستدامة: المفاهيم والتطبيقات*. القاهره: دار الفكر العربي.

[13] العبد، سامي. (2012 م). *التنمية المستدامة في العراق: التحديات والفرص*. بيروت: مركز دراسات العليا.

[14] العبيدي، محمد. (2010 م). *إصلاح القطاع العام وتحديات الحوكمة في الدول العربية*. القاهره: دار الفكر العربي.

[15] العطار، حيدر. (2002 م). *تطور التنمية المستدامة في العراق: قضايا وتحديات*. القاهره: دار الكتاب الجامعي.

[16] العلوي، محمد. (2008 م). *الإصلاح الإداري: مفاهيم وتطبيقات*. القاهره: دار الفكر العربي.

[17] عمر، احمد مختار. (2008 م). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

الكتب العربية

[19] المطر، علي. (2009 م). *سير التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق: نحو التنمية المستدامة*. القاهره: دار الكتاب العربي.

[20] مكاوي، سعد. (2016 م). *التنمية المستدامة في الوطن العربي*. بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القوانين والدساتير

[1] قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 م.

[2] قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008م نوفمبر 3، 2008م، 10737 نشر في الوقائع العراقية بالعدد 4095 في 2008/11/3م مقترح قانون اللجنة القانونية تم إصدار قانون البلديات في العراق رقم 21 لعام 2008م بهدف تنظيم وتنمية السلطات المحلية في البلاد يهدف هذا القانون إلى توفير إطار قانوني وتنظيمي للسلطات المحلية بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية.

[3] قانون حماية وتحسين البيئة و ينص القانون رقم (27) لعام 2009م على مايلي 2 قانون رسم الطابع رقم (71) لسنة 2012م، 3 قانون تشكيل وزارة البيئة رقم (37) لسنة 2008م ينص على مايلي قانون البيئة في العراق هو القانون رقم 27 لعام 2009م، وهو القانون الذي ينظم الشؤون البيئية وحماية البيئة في البلاد يهدف قانون البيئة إلى توفير إطار قانوني لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني.

[4] دستور العراق هو القانون الاتحادي الذي يتم حكم العراق به حالياً، وقد تمت الموافقة على الدستور في استفتاء يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005م، ودخل حيز التنفيذ في عام 2006م وذلك تحت احتلال قوات التحالف ويعد الدستور الدائم الجديد للعراق أول وثيقة قانونية تقرها جمعية تأسيسية منتخبة واستفتاء وطني منذ العام 1924م

[5] قانون مجالس الشعب المحلية رقم (25) لسنة (1995م) وتعديلاته ثالثا: ما ورد في قانون ادارة البلديات رقم (165) لسنة (1964م) المعدل حول تشكيلات وصلاحيات المجالس البلدية.

[6] قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008م، مجلس النواب العراقي القوانين الصادرة القوانين قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008 نوفمبر 3، 2008م نشر في الوقائع العراقية

[7] الدستور اللبناني: المادة 24؛ تنص على أن تتعاون البلديات مع المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في تنفيذ البرامج والمشاريع المحلية وتعتبر هذه المادة من بين المواد التي تحدد دور البلديات في لبنان

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

[8] قرار رقم 1500 لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي الموحد للبلديات.

الهوامش

1. العلوي، *الإصلاح الإداري، مفاهيم وتطبيقات*: ص 22
2. العبيدي، *إصلاح القطاع العام وتحديات الحوكمة في الدول العربية*: ص 74
3. ابن منظور، *لسان العرب*: ج 6، ص 284
4. بلبعوط، *تنمية الإدارة المحلية في العالم العربي*: ص 77
5. عبد الجواد، *الإدارة المحلية: النظريات والتجارب*: ص 77
6. الشايب، *الإدارة المحلية والتنمية المستدامة: التحديات والآفاق في العالم العربي*: ص 23
7. عمر، *معجم اللغة العربية المعاصرة*: ص 749
8. أبو راس، *الإدارة المحلية: المفاهيم والممارسات*: ص 100
9. عبد الله، *التنمية المستدامة: المفاهيم والتطبيقات*: ص 38
10. أنيس وآخرون، *المعجم الوسيط*: ص 688
11. العطار، *تطور التنمية المستدامة في العراق: قضايا وتحديات*: ص 85
12. المطر، *سير التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق: نحو التنمية المستدامة*: ص 102
13. المطر، *سير التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق: نحو التنمية المستدامة*: ص 117
14. حماد، *العراق وتحديات التنمية المستدامة*: ص 69
15. العبد، *التنمية المستدامة في العراق: التحديات والفرص*: ص 83
16. عبد الله، *التنمية المستدامة: المفاهيم والتطبيقات*: ص 63
17. مكاوي، *التنمية المستدامة في الوطن العربي*: ص 81
18. البوزيدي، *التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف العالمية*: ص 67
19. أبو بكر، *إصلاح الإدارة العامة في العالم العربي*: ص 77
20. الجمل، *التنمية المستدامة: من النظريات إلى التطبيقات*: ص 97
21. عبد الجبار، *التنمية المحلية والتنمية المستدامة في القانون العراقي*: ص 68
22. قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004م
23. عبد السلام، *قوانين الحكم المحلي وتحقيق التنمية المستدامة*: ص 77
24. دستور العراق هو القانون الاتحادي الذي يتم حكم العراق به حالياً، وقد تمت الموافقة على الدستور في استفتاء يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005م، ودخل حيز التنفيذ في عام 2006م وذلك تحت احتلال قوات التحالف ويعد الدستور الدائم الجديد للعراق أول وثيقة قانونية تقرها جمعية تأسيسية منتخبة واستفتاء وطني منذ العام 1924م
25. قانون مجالس الشعب المحلية رقم (25) لسنة (1995م) وتعديلاته ثالثا: ما ورد في قانون ادارة البلديات رقم (165) لسنة (1964م) المعدل حول تشكيلات وصلاحيات المجالس البلدية.
26. ووفقا للمادة 26، يصدر باعتماد المخططات التفصيلية لمناطق وسط المدينة ومناطق إعادة التخطيط والمناطق غير المخططة والمناطق الصناعية والمناطق الحرفية ومناطق الامتدادات العمرانية والمناطق ذات القيمة المتميزة، قرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة طبقًا للأسس والمعايير الخاصة بتلك المناطق الواردة فى هذا القانون، وينشر المخطط المعتمد فى الوقائع المصرية وتوضع نسخة منه فى المركز الإقليمى للتخطيط والتنمية العمرانية.

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

[27]. قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008م، مجلس النواب العراقي القوانين الصادرة القوانين قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008 نوفمبر 3، 2008م نشر في الوقائع العراقية

[28]. قرار رقم 1500 لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي الموحد للبلديات.

[29]. قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008م نوفمبر 3، 2008م، 10737 نشر في الوقائع العراقية بالعدد 4095 في 2008/11/3م مقترح قانون اللجنة القانونيةتم إصدار قانون البلديات في العراق رقم 21 لعام 2008م بهدف تنظيم وتنمية السلطات المحلية في البلاد يهدف هذا القانون إلى توفير إطار قانوني وتنظيمي للسلطات المحلية بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية.

[30]. قانون حماية وتحسين البيئة و ينص القانون رقم (27) لعام 2009م على مايلي 2 قانون رسم الطابع رقم (71) لسنة 2012م، 3 قانون تشكيل وزارة البيئة رقم (37) لسنة 2008م ينص على مايلي قانون البيئة في العراق هو القانون رقم 27 لعام 2009م، وهو القانون الذي ينظم الشؤون البيئية وحماية البيئة في البلاد يهدف قانون البيئة إلى توفير إطار قانوني لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني.

[31]. "جددت الدول الأعضاء في الفقرة 23 من خطة جوهانسبرغ التنفيذية لعام 2002 التزامها بتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة على امتداد دورة حياتها، دعماً للتنمية المستدامة وحفاظاً على صحة الإنسان والبيئة، وذلك من خلال اعتماد آليات علمية وشفافة لتقييم وإدارة المخاطر، مع مراعاة المبدأ التحوطي المنصوص عليه في إعلان ريو، إلى جانب تقديم الدعم الفني والمالي للدول النامية لبناء قدراتها في هذا المجال. ".

[32]. اخبار الهيئة اعلانات ومناقصات مشاريع سبتمبر 4، 2022م نبذة عن هيئة الاعمار التفاصيل يوليو 28، 2022م انطلاق موقع هيئة اعمار محافظة النجف الاشرف.

M. GH. Al-Shammari. 2025, Local Administration Reform and Its Role in Achieving Sustainable Development in Iraq. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.254-269 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.11